جوناثان زوك: مرحباً بالجميع وأهلاً بكم في الندوة الثانية لعرض استنتاجات فريق المراجعة المؤقتة في المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك. اسمي جوناثان زاك وأنا رئيس مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT. كانت المراجعة مبدئياً جزءاً من تأكيد الالتزامات وأصبحت الآن جزءاً من لوائح ما بعد عملية انتقال الإشراف على وظائف IANA. لذا دعوني أتولى هذه الشرائح.

وكما تعلمون، فقد فوضت المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT بتقييم مدى تشجيع البرنامج الجديد لمنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب منهم تقييم كفاءة إجراءات التقييم والطلب وتقييم كفاءة حماية المرحلة. أظن بأنه يجب على أحدهم كتم الصوت في خطه، لأنه ثمة صدى للصوت. فقد تمثل هدفنا الكبير بالأساس في إجراء تقييم يعتمد على البيانات في برنامج gTLD الجديد ونأمل الاستنارة بالسياسات المتعلقة بتقديم برامج gTLDs جديدة إضافية.

وعلى مستوى رفيع، تتمثل الاستنتاجات الأولية في أنه حدث تطوّر في المنافسة وخيار المستهلك واعتماد الحماية، والحاجة إلى مزيد من البيانات لتحديد العواقب السلبية الكبيرة في برنامج gTLD الجديد وعلى هذا النحو، ما زال لدينا بضعة دراسات موجود في الميدان حيث نتمكن من إدراج تقريرنا النهائي. يسرني حقاً تواجدكم في المكالمة من أجل، ونأمل بأن نتمكن من الرد على أي تساؤلات تراودكم عن التقرير وبالتالي بإمكانكم نشر بعض التعليقات. ويتوفر التقرير للحصول على التعليق العام حالياً وتنتهي فترة التعليقات في 27 أبريل. يمكنكم رؤية رابط إلى العرض وعنوان البريد الإلكتروني لإرسال التعليقات إليه. يُرجى طرح الأسئلة في حال خطرت في بالكم أثناء الندوة، ونأمل بأننا سنتمكن من تقديم تعليق هذا الشهر في أبريل وذلك لمساعدتنا في جعل التقرير أفضل.

بالإجمال، أظهر توسيع نطاق سوق نظام إدارة المورد VMS قد تزايد في المنافسة وخيار المستهلك وقد أبدى نجاحًا إلى حد ما في الحد من تأثيره على ثقة المستهلكين وحماية حقوقهم، ولا سيما العلامات التجارية. إلا أن هناك بعض المحاذير. حيث يعتبر برنامج gTLD الجديد كبداية جديدة فقط. وبالنظر إلى ما يشير إليه العام الأول فقد تم وضع الكثير من نطاق المستوى الأعلى TLDs في الجذر حيث قمنا بمراجعتها، ولذلك فقد قاربت معظم نطاقات gTLDs الجديدة من ثلاث سنوات لتصل إلى مستوى لكي نفهم ماذا سيكون مركز نطاق متسوى أعلى TLD ما.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله الى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. تُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

يوجد العديد من قضايا السياسات والتي سيتم تناولها قبل استمرار التوسع في نطاقات GTLD، فهو صراع مستمر، ليس بالنسبة لفريق المراجعة لدينا وحسب بل بالنسبة لـ ICANN كافة، حيث أن البيانات محدودة وتجعل إجراء تحليل حقيقي في غاية الصعوبة. وبالتالي ثمة جوانب حيث نأمل لو أننا أجرينا تقديرات، إلا أننا لم نفعل، وبالتالي يتعلق الجزء الكبيرة من توصياتنا المستقبلية بمجموعة البيانات الإضافية.

وإذا ألقيتم نظرة على مسودة التوصيات، تنقسم إلى أربع فئات. الأولى عبارة عن شروط أساسية، ونقصد بهذا توصيتنا باتخاذ إجراء معين وتنفيذه قبل إطلاق الإجراءات اللاحقة. لذا مهما استغرق الأمر للوصول إلى تلك العملية- فإن ما نقوله ببساطة هو أنه يجب تنفيذ هذه التوصيات الـ 18 قبل أي إجراء لاحق.

أما الفئات الثلاث الأخرى هي الأولوية الدنيا والوسطى والعليا، وتتعلق هذه الفئات بموعد عمليات التنفيذ، وليس حسب الأهمية، بل حسب الموعد. لذا فإن مدة الأولوية العليا 18 شهراً من التقرير النهائي، والأولوية الوسطى 36 شهراً، بينما تنفذ الأولوية الدنيا قبل تشكيل فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT التالي، وبذلك تتألف من بيانات ضرورية لإجراء المتابعة على عمليات المراجعة. يمكنكم ملاحظة طريقة تفصيل التوصيات من حيث المجال.

إذن، النقطة الأولى التي سأتحدث عنها هي باختصار عن جمع البيانات. فقد كان من أهم الالتزامات في فريق المراجعة هذه لإعداد تقرير يعتمد على البيانات، وليس لتحديد القضايا المرتبطة بالمنافسة وثقة المستهلك وحسب، بل للنظر إلى التدابير المحتملة لنجاح أي توصية محددة. لذا فقد بذلنا جهد كبير في إيجاد البيانات المتوفرة واستكمالها بدراسات أخرى.

فقد كان هناك إستفتاءات المستهلك والذي أجرته شركة نيلسن، اثنين منها؛ واحد في بداية البرنامج وآخر بعد عام. واستبيانات المسجّل، واحدة في بداية البرنامج وأخرى بعد عام، وأجريت دراستين اقتصاديتين بواسطة مجموعة التلحيل للنظر إلى السعر وغيرها من عوامل المنافسة في مجال gTLD الجديد. وأجرينا استبيان لأولئك الذين قدموا طلباً للحصول على مسارات جديدة في محاولة لفهم تصورهم لعملية تقييم الطلب.

وكلفنا بإجراء دراسة لبعض العوامل في نصف الكرة الأرضية الجنوبي والسبب لعدم وجود المزيد من مقدمي الطلبات من نصف الكرة الأرضية الجنوبي، نظراً إلى معدلات الانتظار في نطاقات gTLD القديمة لرؤية ما إذا كانت مختلفة كثيراً عن تلك الموجودة في نطاقات gTLD الجديدة ولرؤية ما إذا كان هناك قضية ما. وكلفنا أخيراً بإجراء دراسة عن إنتهاك نظام إسم النطاق DNS والضمانات الفعالة التي نأمل أن نعود إليها في الربيع. وبالإضافة إلى الدراسات التي كلفنا بها، كلفت NTA بإجراء استبيان عبر شركة نيلسن، لسؤال أصحاب العلامات التجارية عن التكاليف المتكبدة في برنامج gTLD الجديد، حيث نأمل إدراج نتائج ذلك الاستبيان في تقريرنا النهائي كذلك.

لذا، ما زلنا بحاجة إلى بيانات إضافية في الانتظار، لأنها تعتبر من إحدى الأمور التي يشعر بعض الأشخاص بأنها سلبية بشدة، بينما يشعر الآخرون بالحيادية وتوجد أدلة قليلة بطريقة أو بأخرى. حيث أُفتقر إلى تسعير تجزئة الفندق والتسعير الإقليمي العالمي في أبحاثنا وحصلنا على الكثير من ذلك، مثل تحليل المنافسة وسلوك الإبدال.

وبعبارة أخرى، عندما يسجّل الأشخاص نطاق GTLD جديد، فهذا هو البديل عن النطاق القديم، أو لهدف آخر. ومع التفكير بضرورة وجود المزيد من برامج التعقب تهدف إلى تسهيل الطلبات وبأننا نحتفظ بمزيد من السجلات المجزئة والإمتثال المحكم، وبالتالي من الممكن إنجاز المزيد من الدراسات حول فعالية ضمانات الإصلاح المحددة حول حدّة نظام اسم النطاق DNS. وننظر إلى معدلات إنتهاك نظام إسم النطاق DNS ونطاقات GTLD القديمة والجديدة، لرؤية ما إذا كان هناك فرق بينهما.

لذا، تحتوي إحدى توصياتنا المركزية على بيانات أكثر وأفضل. وبالتالي فإن الفكرة أشبه بتوصية عامة لتسهيل تحليل السوق الكمي وعواقب التنفيذ الإيجابية، ومضينا بعيداً للتوصية بعلماء بيانات موصى بهم لكي يصبحوا جزءاً من طاقم عمل ICANN. لذا ينبغي أن يسهل هذا مراجعات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT المستقبلية، بل ونأمل تسهيل أنواع أخرى من المراجعات ووضع السياسات ضمن ICANN، بالإضافة إلى الحصول على بيانات أفضل لاتخاذ قرار أفضل.

هل توجد أسئلة بخصوص جانب البيانات في القضايا والتوصيات؟ لا تترددوا بالضغط على أيقونة رفع اليد عندما يخطر لديكم سؤال. وتتوفر الترجمة إذا اتصلتم برقم الهاتف الصحيح. لذا لا تترددوا بطرح الأسئلة إذا كان لديكم أي منها. وإن لم يكن لديكم أسئلة، سننتقل للتحدث عن المنافسة وخيار المستهلك. لذا إذا كان لديكم أي تساؤلات تراودكم حول أمور سمعتم عنها من قبل، لا تترددوا في رفع أيديكم. شكرًا. وبذلك، سأسلم الميكروفون لجوردين باشانان، رئيس الفريق الفرعي في المنافسة وخيار المستهلك.

جوردين بوشانان: شكرًا، جوناثان. انقسمنا في وقت سابق في عملنا إلى ثلاثة فرق فرعية. وركز أحد الفرق على المنافسة وخيار المستهلك، وسأتولى خلال الجلسة استنتاجاتنا وتوصياتنا الأربعة في ذلك الجانب اليوم. وقبل أن نصل إلى الاستنتاجات والتوصيات، ربما من المفيد التراجع للحظة والتحدث عن النهج الذي اتخذناه.

وكما ذكر جوناثان، نسعى في فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك إلى الاعتماد على البيانات قدر الإمكان، وقد كان ذلك حقيقياً مع مسار عمل المنافسة وخيار المستهلك كذلك. واعتمد الكثير من عملنا على الدراسة الاقتصادية التي أجرتها مجموعة التحليل للنظر إلى العوامل الرئيسية المتعلقة، على سبيل المثال، بحصص الأسواق في نطاقات GTLD الجديدة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، ولا سيما المتعلقة بالتسعير. ونظرنا كذلك إلى استطلاع نيلسن والذي أجري على كل من المسجّلين، بالإضافة إلى المجموعة التي نسميها المستخدمين النهائيين المستهلك، وهو عبارة عن أشخاص يستخدمون الإنترنت ويتنقلون في أسماء النطاق، بعكس الأشخاص الذين يسجلون فيها. حيث أجرت نيلسون هذين الاستطلاعين بعد سنة، لذا حاولنا الحصول على تحليل الاتجاه كذلك. ومن إحدى الأمور المهمة عندما نتحدث عن المنافسة، وهي بالتحدث عن المنافسة في سوق ما.

وعلى سبيل المثال، في سياق نطاقات GTLD الجديدة، قد يظن العديد من الأشخاص بأنه تعارض السوق التي تنافس فيها نطاقات GTLD الجديدة نطاقات GTLD القديمة. وقد يتمثل التعريف الآخر لذلك السوق بقول أنه لا تعارض منافسة نطاقات GTLD الجديدة نطاقات GTLD القديمة وحسب، بل كذلك نطاقات CCTLD، وما زال البعض يقول أنواع معينة فقط

من نطاقات CCTLD أو قول أن نطاق GTLD الجديد محدود النطاق، مثل NYC، والذي يتنافس مثلاً مع USCCTLD، ولكن ليس بالضرورة نطاقات أخرى، بينما تتنافس كذلك مع بعض نطاقات GTLD القديمة الأكثر شمولاً، بالإضافة إلى نطاقات GTLD الجديدة. وبالتالي اعتماداً على كيفية تعريفكم للسوق، ستحصلون على نتائج مختلفة إلى حد ما عندما تنظرون إلى المؤشرات الاقتصادية المتنوعة والتي يجب أن نتتبعها.

ولأننا لم نتوصل إلى استنتاج قوي إزاء ما هو تعريف السوق الحقيقي، تستخدم أجزاء عدة من المراجع الاقتصادية بالإضافة إلى المراقبين الحكوميين نهج معين عند إجراء تحليلهم الخاص، حيث لم نحصل على بيانات كافية لإجراءاها، والتوصل إلى استنتاج قوي حول أي تعريف صحيح للمنافسة، وقد يتفاوت التعريف ما بين نطاق GTLD الجديد إلى النطاق التالي. لذا فقد توصلنا بدلاً من ذلك إلى فرضيات مختلفة حول ما تبدو عليه الأسواق المحتملة.

وكما ذكرت سابقاً، فقد يتمثل أحدها بالمجال في كافة نطاقات GTLD، بينما يتضمن الآخر نطاقات CCTLD وهلم جرّا. ومن ثم أجرينا حسابات عدة مثل حصة السوق بالإضافة إلى تركيز السوق. أما بالنسبة للسياق، بالنسبة لأولئك غير الاقتصاديين، فإنني لستُ اقتصادي بالتأكيد، ولم أعرف ما هو تركيز السوق في بداية هذه العملية. وعندما نتحدث عن تركيز السوق، فإننا نتحدث عن ما يسيطر عليه عدد صغير نسبياً من المشغلين من حصة السوق.

وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك مدينة تحتوي على سلسلتين أو ثلاثة من مطاعم الهمبرغر، حيث يتألف أحدها بالذات من 90% من التجار، فقد نقول بأنه سيعتبر سوق مركز لمبيعات الهمبرغر. وحاولنا إجراء أنواع من التحليل المشابهة، للبحث فيما لو كان هناك سوق GTLD، فما مستوى التركيز وكيف تغيّرت مع الزمن، اعتماداً على تعريفات السوق المتنوعة مجدداً.

وبالعموم، عندما نظرنا إلى هذه البيانات، كنا ننظر إلى خطوط التوجهات ابتداءاً من آواخر 2013، قبل البدء بتفويض أولى نطاقات GTLD الجديدة، حيث سيغطي التقرير الأولي حينها البيانات لغاية مارس 2016. إننا نتطلع إلى عندما نحصل على تقريرنا النهائي، إلا أن هذا ما سترونه في التقرير الأولي. لذلك ومع هذا التحذير بعيداً عن النهج، دعونا ننظر إلى ما وجدناه بالفعل. وعندما ننظر إلى جانب المنافسة، فقد وجدناً عموماً آثار إيجابية.

ثمة طريقة واحدة للنظر إلى هذا وهو كيف نظرنا إلى تحليل حصة السوق الذي أجريناه، ووجدنا في ذلك التحليل أن ما يقارب 50% من نمو إجمالي نطاقات GTLD ما بين نهاية 2013 ومارس 2016 صدرت من نطاقات GTLD. لذا فإن ما يعنيه ذلك هو في حال نظرتم إلى نهاية 2013 وتابعتم حتى مارس 2016، وحسبتم العدد الإجمالي من نطاقات GTLD الحالية، ومن ثم عرفتم مقدار تلك الزيادة، لكان صدر حوالي نصف تلك الزيادة من نطاقات GTLD الجديدة أو صدر نصفها من نطاقات GTLD القديمة.

ويمكنك مواصلة توسيع ذلك التحليل للنظر في نطاقات CCTLD كذلك، ومن ثم أظن وبالمصادفة غالباً، تعتبر الأرقام مميزة على نحو لافت. وإذا نظرتم إلى نطاقات CCTLD وGTLD الجديدة وGTLD القديمة، تستولي كل منها على حوالي ثلث إجمالي الزيادة في سوق اسم النطاق خلال تلك الفترة. لذا إجمالاً، مثلت نطاقات GTLD فئة النمو المشابه إما لنطاقات GTLD القديمة أو نطاقات CCTLD. واعتقدنا بأنها بمثابة إشارة إيجابية فيما يتعلق بالمنافسة.

ومن ثم عندما نظرنا إلى هذه التحليلات الاقتصادي التقنية حول تركيز السوق ويُدعى أحدها HHI (مؤشر هيرفيندال هيرشمان)، وهو ما تستخدمه وزارة العدل الأمريكية في تحليلها لتركيز السوق. ووجدنا فيما يتعلق بتعريف السوق حيثما عرفتم نطاقات GTLD في السوق، لاحظنا تراجع 1,000 نقطة بين 2013 ومارس 2016، ويعود ذلك غالباً لإدخال نطاقات GTLD جديدة؛ حيث تعتبر 1,000 نقطة مهمة جداً في HHI (مؤشر هيرفيندال هيرشمان)، وسأحذر من أن ذلك الرقم، بأنه ما زال الرقم في النتيجة النهائية مرتفع للغاية. حيث أعتقد في هذه الأثناء أنه سيجد المراقبين الحكوميين بأن السوق مثير للاختمام من وجهة نظر تنظيمية.

وهذا سببه إلى حد كبير وجود مشغل حالي كبير جداً يعمل على تشغيل كل من الترميز والعرض المتّسقين في دوت كوم ودوت نت، وهما أكبر ترميز وعرض متّسقين، حيث تعتبر دوت كوم الأكبر بفارق كبير. وبالتالي فقد تم التركيز على سوق نطاقات GTLD تاريخياً، فيما لو عرفتموه بتلك الطريقة بالذات، بل أثر إدخال نطاقات GTLD الجديدة إيجاباً على ذلك التركيز.

أمر واحد نتوقع رؤيته عادةً عندما يتراجع التركيز ونلاحظ إشارات إيجابية حول المنافسة، وهو أنه يجب تراجع الأسعار، وهي ظاهرة معتادة في علم الاقتصاد. حيث أننا لم نتمكن من مراقبة ذلك. ونظن بأن هناك سببين لذلك. أولاً وهو أننا لم نحصل ببساطة على البيانات

اللازمة لمراقبتها. على سبيل المثال، والأهم من ذلك، حيث حصلنا من خلال مجموعة التحليل على بيانات شاملة جداً حول الأسعار الإجمالية، ويُقصد بالسعر الإجمالي هنا السعر الذي تفرضه السجلات على أمناء السجلات في نطاقات GTLD الجديدة.

ولم نحصل على تلك البيانات لمعظم نطاقات GTLD القديمة، وبالتالي لم نتمكن من القيام بمقارنة بين نطاقات GTLD الجديدة والقديمة، ولا سيما لمعرفة ما إذا أثر إدخال نطاقات GTLD الجديدة على الأسعار المفروضة من نطاقات GTLD القديمة. وبعد قول ذلك، ربما ما كان مهماً، حتى وإن حصلنا على البيانات، وذلك لأن معظم نطاقات GTLD القديمة مقيّدة بسقف السعر الذي تفرضه ICANN من خلال عقودها، ويُقصد بسقف السعر بأنه وفي معظم الحالات، تفرض نطاقات GTLD القديمة أسعار أقل قليلاً من المعدل الذي راقبناه في نطاقات GTLD الجديدة.

وبالتالي من المحتمل أنه إذا حصلنا على بيانات من نطاقات GTLD القديمة، ستفرض سعراً حيث كان سقف السعر عند، حتى وإن كان من الناحية النظرية، إذا حُدد نطاق GTLD القديم بسعر 7$، وإن أرادوا حقاً فرض 20$، وكنتيجة للمنافسة الجديدة، فقد أرادوا فرض 15$، لا يهم حقاً، وذلك لأنها تقيّد بفرض 7$ فقط. وبالتالي فقد تغطي سقف الأسعار على أي تأثير من المنافسة والتي نود رؤيته كذلك من حيث الأسعار.

أما الملاحظة الأخرى المهمة التي وجدناها وهي أن معظم نطاقات GTLD الجديدة صغيرة جداً. حيث تحتوي ثلاثة أرباع نطاقات GTLD الجديدة التي بحثنا فيها على أقل من 10,000 تسجيل، ويحتوي ما يزيد عن 90% منها على أقل من 50,000 تسجيل. وهو أصغر قليلاً من نطاقات GTLD القديمة النموذجية، على الرغم من أن العديد منها صغير جداً، وبقيت لسنوات عدة.

وفي الواقع، فإننا نفترض عدد من النتائج المحتملة لحقيقة تواجد نطاقات GTLD الصغيرة، ولكن يعتبر أحدها ببساطة بأنه من المحتمل تشغيل عملية صغيرة للغاية كمشغل سجل نطاق GTLD نظراً لحقيقة أنه قد يستعين مشغل السجل بجهة خارجية في عملياتها التقنية لمزود المرحلة الختامية، ولن يضطروا إلى إنشاء شبكة توزيع، نظراً لحقيقة تواجد أمناء السجلات، لذا فإن حقيقة تواجد هذه الإمكانيات دون الحاجة إلى إنشاء مشغل السجل نفسه، مما يعني أنه

من المحتمل تواجد نطاقات TLD على نطاق صغير، إلا أنه مجال برز أمامنا كشيء يستحق تحليله مستقبلاً.

وبتجاوز موضوع المنافسة إلى خيار المستهلك، وجدنا على نحو مفاجئ بأنه تمنح نطاقات GTLD الجديدة المستهلكين المزيد من الخيارات، وينطبق ذلك على المسجّلين الذين لديهم عدد كبير من نطاقات GTLD الذين يمكنهم الاختيار منها، وليس وحسب بوجود المزيد من نطاقات GTLD، بل تمثل خيارات مهمة من حيث اللغات المتوفرة، ومجموعة الحروف المتوفرة، وفي حالات عدة توفر معرّفات جغرافية، ومجموعة من الفئات المتخصصة الجديدة.

ولذلك أضاف المسجّلون من حيث عدد الخيارات التي توفرت لديهم وأنواع الخيارات مع الترميز والعرض المتّسقين التي يمكنهم التسجيل فيها. وبالمثل، كنتيجة لذلك، فإن محركات المستهلك، ثمة أشخاص يتنقلون في أسماء النطاق هذه، تحتوي على بضعة خيارات جديدة، ومن المحتمل أن تعبر النطاقات الجديدة عن فئات معينة أو تعريف قيّم بالنسبة للمستخدمين النهائيين، وتجرى مناقشة فعلياً عن ذلك الموضوع المحدد لاحقاً في العرض التقديمي عندما نصل إلى قضايا ثقة المستهلك وقيود التسجيل.

ومن المواضيع المعينة التي بحثنا فيها بخصوص خيار المستهلك فيما إذا كانت حقيقة تسجيل الأشخاص في نطاقات GTLD الجديدة قد مثلت الخيار فعلياً، أو ما إذا شعر المسجلين لسبب ما مجبرين على التسجيل، إما لأغراض دفاعية، أو لمنع شخص آخر من التسجيل في الاسم، ووجدنا بأنه ثمة دليل على تسجيل العديد من المسجلين إما بشكل دفاعي أو لأن لديهم سبب ما لمحاولة منع أشخاص آخرين من الحصول على الاسم، بعكس الأغراض الأخرى.

بل وجدنا كذلك عدد كبير من المسجّلين الذين سجلّوا هذه الأسماء أيضاً لأنهم شعروا بفائدتها في مستوى السوق أو ساعدتهم في الوصول إلى فئات جديدة من المستهلكين. ووجدنا كذلك، كاستنتاج إضافي على ذلك، بأنه سجّل العديد من الأشخاص في نطاقات GTLD الجديدة بغض النظر عن حقيقة أنه كان بوسعهم التسجيل ومن ثم مطابقة اسم نطاقهم، إما في نطاق GTLD قديم أو في دوت كوم خصيصاً. ووجدنا بالأخص، بما أنه تكلف العديد من نطاقات GTLD هذه أكثر من نطاقات GTLD القديمة، وجدنا استنتاج مهم للغاية.

حاولنا توسيع النطاق إلى ما بعد هذه الفكرة العامة بالنسبة للتسجيلات الدفاعية، خصيصاً في قضية خضوع أصحاب العلامة التجارية إلى تكاليف مرتبطة بالتسجيلات الدفاعية لعلاماتهم التجارية، ومجدداً، وجدنا عموماً إشارات إيجابية مرتبطة بالتكاليف المباشرة للتسجيلات المحتملة. أما بالنسبة لأصحاب العلامة التجارية الذين تم تسجيلهم في مكتب مقاصة العلامات التجارية حيث قاموا بتسجيل أسمائهم فعلياً في أحد نطاقات GTLD القديمة على الأقل، لذا فإن الأشخاص الذين يملكون علامات تجارية واستخدموها في أسماء النطاق، لم يسجّل نصفهم في أي من نطاقات GTLD الجديدة، أما أولئك الذين سجلوا في نطاقات GTLD جديدة، بلغ عدد متوسط التسجيلات في نطاقات GTLD الجديدة في كل علامة تجارية 3 فقط.

لذا لم يرى العديد من المسجّلين عدد كبير من التكاليف المباشرة من التسجيلات الدفاعية كنتيجة لهذا البرنامج، بل لاحظنا وجود عدد صغير من مسجلّي أصحاب العلامة التجارية ممن سجلو في عدد كبير من نطاقات GTLD، فقد سجّل حوالي 4% في ما يزيد عن 100 نطاق GTLD، وكان هناك صاحب علامة تجارية واحدة سجل علامته التجارية فيما يزيد عن 400 من نطاقات GTLD الجديدة. لذا، من الأمور التي وصينا بها في التقرير هو بأن يلقي الامتداد السياسي نظرة على ما إذا كان هناك آلية لمعالجة هذا التباين وإنشاء آلية حيث يشعر فيها أصحاب العلامة التجارية حالياً أنه يجب عليهم التسجيل في المئات من نطاقات GTLD، فقد يتلقوا حماية أفضل أو آلية حماية حقوق مرتبطة بهم.

أما القضية الأخرى التي نظرنا إليها في موضوع خيار المستهلك كانت عن سياسة السجل. يمكنك أن تتخيلوا أنه من إحدى الطرق التي نافست بها السجلات مع غيرها بالحصول على سياسات سجل مختلفة والتي قد تلفت إنتباه إما المسجلين أو المستهلك/المستخدم النهائي. وكان ما وجدناه هو عدم توفر قدر كبير من التباين خصيصاً فيما بين نطاقات GTLD الجديدة والقديمة. ولكن حينما ألقينا نظرة على السياسات المتنوعة في أفضل نطاقات GTLD الجديدة والقديمة، أمر واحد لاحظناه وهو عدم وجود قدر كبير خصيصاً من الاهتمام للبيانات الشخصية الخاصة التي جمعها المسجلين، ولا سيما أنه لا تحتوي معظم السجلات بيانات تمنع مشاركة أو إعادة بيع البيانات الشخصية للمسجلين.

لذا من الأمور التي نوصي بها في تقريرنا وهو بفرض قيود مشددة على تجميع ونشر البيانات الشخصية من السجلات. وبالتالي هذا ملخص تقريبي لما وجدناه إلى الآن. ونتطلع إلى تحديثات

في التقرير النهائي، والذي سيصر لاحقاً من هذا العام. الأمر الأول الذي ذكرته سابقاً، وهو أننا سنحدث حساباتنا اعتماداً على أحدث البيانات. إننا ننظر إلى ديسمبر 2016، لذا سيكون لدينا بيانات مجددة لحوالي 9 أشهر بمجرد نشرنا التقرير النهائي.

وننظر كذلك، كما ذكر جوناثان، إلى قضية انتظار أسماء النطاق، ولرؤية ما تأثيره على بعض التحليلات الاقتصادية. وبوجه خاص، نتطلع لرؤية أولاً اختلاف أسعار الانتظار بين نطاقات GTLD الجديدة والقديمة، وإلى حد تختلف فيه، فيما لو كان سيجعل الأرقام المتسببة في ازدياد نطاقات GTLD الجديدة أقل استدامة إلى حد ما، ولذلك سنجري حسابات مختلفة اعتماداً على حصة السوق والتركيز وما إلى آخره، مع إجراء تحليل حول أسعار انتظار المتفاوتة كذلك.

ومن ثم، وأخيراً سننظر إلى أنواع مختلفة في تعريف السوق بدلاً مما كنا قادرين على فعله إلى حد ما. وإلى الآن، فقد نظرنا إلى تعريفات السوق العالمية بالضرورة، إلا أنه أجري مؤخراً دراسة اقتصادية عن السوق الأمريكية اللاتينية لأسماء النطاق، وتضمن هذا جهد كبير مبذول لجمع البيانات وتحديد تسجيلات معينة من دول معينة. لذا نأمل استخدام تلك البيانات للبحث عن الدولة حسب تحليل سوق الدولة لمعرفة ما إذا كان هناك فرق في السلوك من حيث التسجيل والمنافسة بين نطاقات GTLD القديمة والجديدة مقابل نطاقات CCTLD، ولا سيما الدول.

وسننظر إلى بيانات إضافية وإضافتها إلى التقرير النهائي. وبذلك، أعتقد بأنني أنهيت تلخيصي للاستنتاجاتنا إلى هذا اليوم، وفي هذه المرحلة يسعدني مناقشة الأسئلة المطروحة من المشاركين في الندوة قبل الانتقال إلى الأقسام المتبقية في التقرير.

أرى في المحادثة بأنه قد طرح جون بول سؤال، والذي سأقرأه وأجيب عليه ريثما ننتظر لرؤية ما إذا كان أي شخص مهتم في ذلك. حيث سأل جون بول "كيف ستحصلون على بيانات التسعير الإجمالية بما أن ICANN تقترح إلغاء شرط التسجيل في قراءة السجل القائم على GTLD جديد؟"

لذا سأقدم نقطتين في هذا الصدد. النقطة الأولى هي أننا لم نعتمد فعلياً على بيانات السجل المسجلة مباشرة إلى ICANN كجزء من تحليلنا. حيث قامت مجموعة التحليل بتجميع البيانات بشكل منفصل عن السجلات، وأجرت مجموعة من تحليل الأسعار بمعزل عن إما ICANN أو CCTRDT، وذلك حيثما تعتبر السجلات هذه المعلومات سرياً، كما يمكنكم تصوره، بأنها حساسة للغاية.

وبالتالي يوجد حكم منفصل لا يرتبط بتسجيل السعر في ICANN وهو أنه عدم إحداث تغيير على إتفاقية نطاقات GTLD الجديدة، حسبما فهمته، وهذا هو شرط التعاون مع الدعم الاقتصادي. ولذلك سيواصل الشرط المتقدم السماح باستكشاف بيانات مجموعة التحليل التي اعتمدنا عليها وفقاً لهذه الدراسة.

وثانياً، وإلى حد توفر الشرط اليوم، لن يشترط تقديم نطاقات GTLD الجديدة تقرير عن سعرهم الأولي إلى ICANN، بل التغييرات على الأسعار، لذا لم تكن ذو فائدة بالنسبة لهذا التحليل، حتى وإن كان هذا ما حاولنا الاعتماد عليه. لذا وبالنسبة للدراسات المستقبلية، من المرجح أن تستمر اعتماداً على تعاونها مع شروط الدراسات الاقتصادية. ولا يتوفر هذا في إتفاقيات GTLD القديمة. ولذلك لاحظنا أمر وهو ما قد يكون مهماً لفرض أو لتقديم ICANN شرط مشابه في الدراسات الاقتصادية في إتفاقيات GTLD القديمة، فيما لو أرادوا تجميع هكذا بيانات مستقبلاً.

هل لديكم أي تساؤلات في هذه المرحلة؟ حسناً، وبما أنني لا أرى شيئاً، سأنتقل إلى القسم التالي في الحمايات وثقة المستهلك وبالانتقال إليه، أعني وبإعطاء الميكروفون إلى لورين كابين، والتي ستتولى الأمور من هنا.

لورين كابين: شكرًا لك جوردن. آمل بأن يتمكن الجميع من سماعي. وإلا أبلغوني بأنكم تواجهون مشاكل تقنية وسنحاول حل المشكلة. بجانب زملائي في فريق المراجعة، فقد ركزنا على قضايا ثقة المستهلك والحمايات. وما سأقوم به هو إعطاء لمحة عن بعض الاستنتاجات رفيعة المستوى وعينة من توصياتنا. ومع ذلك، سأوصي المجموعات بقراءة التقارير كاملة لفهم السياق الأكبر عما وجدناه وما الذي أسهم في توصياتنا. سوف تسمعون من عدد من زملائي حول هذه القضايا. وستسمعون من درو باغلي وديفيد تايلور.

لذ سأبدأ بالتحدث عن هاتين القضيتين المنفصلتين، ثقة المستهلك والحمايات. وسأتطرق إلى الحمايات في الجزء الأول بينما سأركز أكثر على ثقة المستهلك، ومن ثم أخوض في التفاصيل المتعلقة بالحمايات لاحقاً. هذا ما وجدناه على مستوى عالي. فمع توسيع برنامج GTLD بشكل كبير، لم نلحظ تأثيراً هائلاً من حيث ثقة المستهلك. في الواقع، عندما نظرنا إلى الاستطلاعات

التي تركزت بالأخص على ثقة المستهلك، فما وجدناه هو أنه لم تتضاءل الثقة الإجمالية في نظام اسم النطاق DNS.

عندما بحثنا أكثر فيما يشكل ثقة المستهلكين في GTLDs عموماً، فقد شكلت تدابيير المعرفة والأمن اهتمامات كبيرة للعامة، وسأخوض في التفاصيل بعد قليل. ولاحظنا كذلك أننا بحاجة إلى مزيد من المعلومات حول سبب ثقة المستهلك في نطاقات GTLD، ونطاقات GTLD الجديدة بالذات. قضايا كبيرة متعلقة بالحمايات. فقد أطلق برنامج gTLD الجديد الكثير من الحمايات، حمايات تعاقدية، كجزء من البرنامج، ولم يتواجد العديد منها من قبل، وبالتالي فقد كان تطوراً بحد ذاته، ولا سيما لأنه هدفت العديد من هذه الحمايات التخفيف من إنتهاك نظام اسم النطاق DNS.

ولاحظنا بأنه ما زال هناك حاجة لمزيد من المعلومات لفهم تأثير الحمايات المترتب على العامة على حد سواء، بما أنه استهدف العديد منها حماية العامة، وإجبار الهيئات على تنفيذها، سواء كان بإنفاذ القانون أو من أصحاب العقد أنفسهم، أو بامتثال ICANN. وفي النهاية، لاحظنا وجود حاجة إلى جمع البيانات المنهجي فيما يتعلق بإنتهاك نظام اسم النطاق DNS بالذات وفيما يخص الشكاوى التي تجمعها ICANN ذاتها، سيكون من المفيد حقاً تقديم المزيد من الشفافية حول كل من الموضوع والنتيجة النهائية لهذه الشكاوى. وبالتالي يعد هذا مراجعة شاملة.

سأركز الآن أكثر على قضايا ثقة المستهلك بالذات. فقد كلفت ICANN مجموعة نيلسن بتولي إجراء استطلاعين. حيث بحث أحدها في المستهلك والمستخدمين النهائيين وبحث الآخر في المسجلين. وتحدثنا عن ثقة المستهلك وعرفنا بأنه يتضمن كل من المستهلكين النهائيين والمسجلين، ولكن سأشير إلى أنه أجري استطلاعين منفصلين حيث ركزا فعلاً على أجزاء مختلفة من المجتمع الإحصائي.

لذا هناك استنتاجين رئيسيين، فعلياً ثلاثة استنتاجات رئيسية، ولكن ارتبط العاملين الرئيسيين على الثقة بنطاقات GTLD. المعرفة وسمعة نطاقات GTLD معينة، وكذلك الحد الذي اتخذت به تدابير الأمن لحماية معلومات حساسية المستخدم. وكان ملاحظة الاستنتاج الآخر أنه عندما قارنت نيلسن مستويات ثقة العامة في نطاقات GTLD القديمة مع نطاقات GTLD الجديدة، وثقت نطاقات GTLD الجديدة فقط بالنصف، على الأقل في هذه المرحلة. ما زالت الأمور

حديثة نسبياً، حيث كانت استطلاعات نيلسن عبارة عن دراستين في موجتين طوال 2016، لذا ما زالت الأمور متجددة، ولكن على الأقل أظهرت لنا اللمحة التي أخذناها في 2016 بأن الثقة في نطاقات GTLD الجديدة كانت أقل.

فقد لاحظنا رابطاً بين قيود التسجيل والثقة. حيث أبلغ أولئك الذين أجري عليهم الاستطلاع بأنهم يحبذون الثقة في نطاقات GTLD أكثر مما لو كان هناك قيود تسجيل. ومن ثم أخيراً، وكما قلتُ سابقاً، توصل استنتاج مهم إلى أنه حتى ومع إقبال ما يزيد عن 1,000 نطاق GTLD جديد، لم تتراجع الثقة في نظام اسم النطاق DNS إجمالاً. لذا إليكم جزء من بعض توصياتنا.

وكفكرة سمعتموها مسبقاً، فإننا نوصي حقاً بإجراء المزيد من الدراسات على هذا الجانب. لذا نظن بأنه من المفيد خصوصاً التركيز على أي من نطاقات GTLD الجديدة أكثر زيارة ولماذا، ومدى ارتباط سلوك المستخدم بالثقة. إذن فقد طرح الوضع الراهن للاستطلاعات على العامة أي من نطاقات GTLD تثقون بها أكثر؟ نطاق GTLD جديد، أم نطاق GTLD قديم، أم نطاقات GTLD معينة بالعموم؟

ولكن نعتقد قد تكون هناك دراسة مجدية حول السلوك المستهدف أو المستخدمين، مثلاً، أي من نطاقات GTLD مستعدون لتقديم معلوماتكم الشخصية لها؟ أي من نطاقات GTLD تستخدمون لإيصال معلومات حساسة، وما إلى آخره. ترتكز توصياتنا حقاً على بعض الملاحظات والاستنتاجات من دراسات نيلسن. لذا وجدت الدراسات بأنه يتوقع المستهلكون والعامة وجود رابط في اسم GTLD مع محتوياته.

وبالتالي، إذا كنتم تنظرون إلى صور دوت في نطاقات GTLD، لن تتوقعوا موقع إلكتروني عن الصخور أو الغلاف الجوي. الأكثر أهمية من ذلك، في حال كان لدى GTLD اسم يحتوي على رسالة ثقة، على سبيل المثال، محاسبين دوت في GTLD، ينص على ضرورة اتخاذ خطوات من سجلات لتلبية توقعات المستخدم في ذلك الصدد، وعلى نحو مماثل، يهتم العامة بخصوص سلامة وأمن معلوماتهم الحساسة، ولا سيما المعلومات الصحية والمالية.

لذا ركزت التوصية رقم 14 على الدوافع التي تشجع سجلات GTLD في تلبية توقعات المستخدم في هذا الصدد. ومن ثم تنص التوصية رقم 15 على عندما بدأنا هذه الدراسات، فمن الجيد الاستمرار بها بحيث من الممكن استخدام الدراسات الفورية كأساس ويمكننا معرفة مدى

تغير الأمور مع الوقت. وبالتالي فهذه عينة عن بعض التوصيات. سأتلقى الآن الأسئلة في حال خطر على بال الأفراد.

سأنظر فيما لو رفع أحدهم يده، ومن ثم سأنظر إلى المحادثة. لم يرفع أحد يده، أظن بأنه تتعلق المحادثة السابقة حول قضايا المنافسة. لا أسمع أو أرى أي أسئلة، سأنقل الكلمة إلى زميلي درو باجلي لمناقشة إنتهاك نظام اسم النطاق DNS.

درو باجلي: شكراً لورين، وأهلاً بكم جميعاً. شكراً لحضوركم اليوم. من إحدى النقاط التي كلفنا بها بالتحقيق في قضايا الإنتهاك المشبوهة والحمايات المرتبطة بتنفيذ برنامج gTLD الجديد. وبالقيام بذلك، اتخذنا نُهج متنوعة لتحليل هذه القضية، ويعد هذا الجزء من دراستنا عمل جارٍ إلى حد كبير، وذلك لأننا ننتظر تقديم الكثير من البيانات. حيث تتمثل طريقة النهج الذي اتبعناه بالنظر أولاً إلى كافة الحماية التي تم إنشاؤها كجزء من برنامج gTLD الجديد في تحديد ما إذا تم تنفيذها أم لا بالإضافة إلى تسليط الضوء على أي إحصائيات يمكننا إيجادها بخصوص شكاوى الامتثال.

وكان الجانب الرئيسي في مدى النهج الذي اتبعناه في هذا المجال عبارة عن دراسة شاملة عن إنتهاك نظام اسم النطاق DNS. ونظرنا إلى معدلات إنتهاك نظام إسم النطاق DNS في نطاقات GTLD القديمة مقارنةً مع نطاقات GTLD الجديدة، وتوزيعها حسب السجل بالإضافة إلى أمين السجل، وتحليل العوامل في جوانب مختلفة حول كم مضى على تسجيل اسم النطاق، لمحاولة حل ماذا كان التسجيل المشبوه مقابل ما قد يبدو عليه إنتهاك نظام إسم النطاق DNS المرتبط بالتسجيل القانوني.

ولذلك كجزء من هذا، نقلنا هذا إلى المورد، إلى أثنين من الموردين، فعلياً إلى SIDN وكذلك UDLET، وبالتالي قدموا عرضاً توضيحياً في ICANN كوبنهاجن، وإذا أردتم المزيد من التفاصيل حول النهج، يمكنكم إلقاء نظرة على ذلك. وبالتالي، وضع ما شهدناه إلى الآن في تحليلنا للحمايات في برنامج gTLD الجديد، يبدو فعلياً أن هناك امتثال واسع النطاق في تنفيذ الحمايات الجديدة. لم نشهد أي شيء غير اعتيادي يشير إلى حمايات تقنية خصوصاً مثل حظر مواقع إباحية في نظام إسم النطاق DNS، واستخدام أحرف البدل، أو أنه لم يتم تنفيذ التسجيلات المهملة ولذا ما يبدو أنهم نفذوا ذلك إلى حد كبير.

وبالنظر إلى معدلاة إنتهاك نظام إسم النطاق DNS الفعلية في نطاقات GTLD الجديدة، فقد نظرنا إلى دراسات حالية أجريت على نطاق أصغر من APWG وStanhouse وغيرها، ولكن لحد الآن، لم نجد أي تحليل آخر شامل كما ذلك الذي نتكلف به. وبمجرد اكتمال دراستنا هذا الصيف سنحصل حينها على الكثير من المعلومات بخصوص هذا وسنتمكن من وضع علاقة محتملة بين تنفيذ الحماية بالإضافة إلى إنتهاك نظام إسم النطاق DNS، وسننظر فيما لو كان هناك إنتهاك نظام إسم النطاق DNS أقل أم لا في بعض نطاقات GTLD جديدة، ويُعزى ذلك جزئياً إلى الحمايات، أو ربما ثمة إنتهاك نظام إسم النطاق DNS أعلى في نطاقات GTLD الجديدة وأثرت الحمايات على المصالح، وثمة متغيرات أخرى تؤثر عليها، أو ربما قد يحلل حجم المنطقة أو أمين السجل باعتماده بشدة على أمين سجل ما في الإنتهاك، لذا سنجمع تلك المعلومات في الأشهر المقبلة.

ولكن في الوقت الحالي، نرحب بمصادر إضافية من المجتمع، ولا سيما في حال تمكن أعضاء المجتمع من توفير مصادر إنتهاك إضافية للمورد من أجل إكمال دراسة أكثر شمولية. ولغاية الآن، ومع هذا التحليل المحدود، تتمثل توصياتنا باستخدام دراسة إنتهاك نظام إسم النطاق DNS التي كلفنا بها كأساس وتكرار هذا بشكل دوري، وذلك لأنه ومع مرور الوقت سوف يساعدنا ذلك على تحديد والإبلاغ عن سياسة إنترنت أعدت بفهم ما إذا الإنتهاك يتعافى أم يزداد سوءاً، وحيثما تكمن الارتباطات فعلاً بينما نمضي قدماً في إنشاء سياسات خاصة بالسجلات المستقبلية المحتملة ونطاقات GTLD جديدة مستقبلية أو التحقق من تنفيذ السياسات من أجل نطاقات GTLD الحالية.

وبالتالي هذا هو التحديث فيما يتعلق بإنتهاك نظام اسم النطاق DNS. هل هناك أية أسئلة في هذه الأثناء؟ لا أرى أي سؤال في المحادثة تتعلق بإنتهاك نظام اسم النطاق DNS، لذا سأمضي قدماً، لحظة واحدة، أحدهم يكتب. حسناً، سأنتقل للرد على أية أسئلة متعلقة بإنتهاك نظام اسم النطاق DNS إذا ظهرت فجأة، أما بالنسبة للآن، سأمضي وأسلم الكلمة إلى لورين.

لورين كابين: شكراً لك درو. لذا سننتقل إلى قضية الحمايات بشكل أدق. وبالتالي تمثل منهجنا في التطرق إلى قضية الحمايات بالنظر إلى الهدف المنشود من الحمايات، ومناقشة كيف تم تنفيذ الحمايات

وتطبيقها، ومن ثم تحديد أي من القضايا المحددة. وطبقت معظم الحمايات تعاقدياً من خلال الإتفاقيات التصريفية والسجل وأمين السجل، ومن السجل إلى أمين السجل، ومن أمين السجل إلى المسجل، وسنركز على هذه المناقشة لغايات توضيحية بخصوص الحمايات المتعلقة بمن والحمايات المتعلقة بقوة التنظيم الحساسة لدرجة كبيرة، ولكن كان هناك العديد من الحمايات. حيث يحتوي تقريرنا على مناقشة مطولة عن الحمايات.

لذا مجدداً، سأوصيكم بالنظر إلى التقرير وكذلك تشجيعكم على إعطائنا رأيكم وملاحظاتكم. إذن، دعونا نبدأ بمن. تمثل الهدف من الحمايات المتعلقة بمن إلى تعزيز حماية الإنتهاك وجهود التخفيف المبذولة بتوفير معلومات مفصلة عن مسجل النطاق. وكانت من إحدى استنتاجاتنا المحددة بالشخص المرتبط بالشكاوى كانت الفئة الأكبر من الشكاوى المستلمة فيما يتعلق بأمناء السجلات.

كما لاحظنا بأنه اعتمدت ICANN مشروع، وهو نظام الإبلاغ عن الدقة. احتوى ذلك المشروع بدايةً على ثلاث مراحل، يتعامل الأول مع دقة الصياغة، ومن توجد معلوماته في الشكل الصحيح، وقابلية التشغيل، والدقة، وجدواها والتحقق من الهوية. هل قامت الجهة أو الشخص بتحديد الشخص الفعلي المسؤول عن النطاق. وفيما يتعلق بمن، فقد توصلنا إلى توصيات معينة.

حيث تعتبر من إحدى توصياتنا ذات الفائدة بما يتعلق بامتثال ICANN بتحديد الموضوع الدقيق عما هي الشكاوى. لأنه في الوقت الحالي تدرج في فئة واحدة كبيرة، إلا أننا لا نعلم ما إذا كانت تتعامل الشكاوى مع الصياغة وقابلية التشغيل والهوية أو بطريقة ما، فمن المفيد الحصول على تلك المعلومات. وفيما يتعلق بذلك، نعتقد بأنه ينبغي إيلاء الاعتبار حول ما إذا كان يجب المضي بمرحلة هوية نظم الإبلاغ عن الدقة.

وسأنتقل الآن إلى السلاسل الحساسة والمنظمة. وتمثل الهدف بتخفيف المخاطر المرتبطة بالسلاسل ذات صلة بالقطاعات المهنية المنظمة. لذا ما هي هذه القطاعات؟ على سبيل المثال، الجمعيات الخيرية والقطاعات المالية والطبية كالصيدليات. لذا ما وجدناه بخصوص الحمايات، وهو أنه كان هناك ثلاث حمايات متعلقة بالامتثال بكافة القوانين الفيزيائية، وبسبب الصناعات المنظمة، فقد يكون هناك العديد من القوانين السارية، مثلاً قوانين حول تحصيل الديون والخصوصية وحماية المستهلك والإفصاح عن المعلومات المالية، ومن ثم ثانياً، كان هناك حماية بخصوص التعامل مع المعلومات الحساسة والبيانات الصحية والمالية.

حيث يوجد شرط لتنفيذ تدابير أمنية معقولة مناسبة. وتتعاون هذه التدابير مع الملاحظات التي قدمتها استطلاعات نيلسن، بأن قضايا الأمن هذه تدور في ذهن العامة في أنشطتهم الإلكترونية. لذا، تتضمن إحدى توصياتنا معلومات مفصلة حول موضوع الشكاوى، وتوفير ICANN تقارير الامتثال للعلن. وهي فعلياً من إحدى توصياتنا المهيمنة، حيث يبذل امتثال ICANN مجهود هائل في تحصيل المعلومات والتي أعتقد بأنها قد تكون أكثر فعالية في حال أفصحت عن المزيد من البيانات المفصلة حول ما هو موضوع تلك الشكاوى وكيف يتم التعامل مع هذه الشكاوى.

لذا على سبيل المثال، بالنسبة للسلاسل الحساسة والمنظمة، فمن المفيد معرفة ما إذا كان قدمت شكوى لانتهاك قانون ما، ومن المفيد كذلك معرفة فيما إذا أثارت الشكاوى اعتبارات الخصوصية، ولا سيما حماية المعلومات الصحية أو المالية الحساسة.

وبالانتقال إلى الحمايات في السلاسل المنظمة للغاية، فقد تمثل الهدف بتخفيف مستويات أعلى من الانتهاك المرتبطة بالسلاسل في قطاعات عالية التنظيم. لذا سيتضمن هذا على سبيل المثال بنوك وصيدليات وجمعيات خيرية ومؤسسات المضاربة، واكتشفنا ثمة افتقار حقيقي للوضوح. وهذه هي آلية امتثال الأطرف المتعاقدة الغير واصحة مع الحمايات المطبقة على النطاقات الخاصة بالسلاسل عالية التنظيم. ونعلم الآن بامتثالهم من حيث اعتبار هذه الحمايات المكتوبة جزءاً من العقد، كما في رصد الامتثال لأجل ذلك، وثمة امتثال جيد للغاية في ذلك الصدد.

إلا أنا ما لا نعلمه سواء تم الامتثال بالحمايات فعلياً في بيئة العالم الحقيقي. لذا، على سبيل المثال، ثمة حمايات تتطلب نطاقات GTLD عالية التنظيم، ومسجّلين لنطاقات GTLD تلك للحصول على تفويض مناسب، وفي الواقع يجب عليهم تقديم بيان بأنهم يملكون هذه التفويضات. لذا، على سبيل المثال، إذا كانت جمعية خيرية، يجب عليهم امتلاك تفويض خاص بالجمعية. ولكن ما لا نعلمه، على سبيل المثال، هو ما إذا ذكر أحدهم أنا جمعية خيرية ولدي كافة التفويضات، إلا أنه قد تكون جمعية محتالة أو شخص يود التورط في نشاط احتيال. لا نعلم ما إذا كان في العالم الحقيقي، كيف يتم تطبيق هذه الحماية.

لذا يوجد لدينا مجموعة من التوصيات التي تحاول التعامل مع هذه القضايا. حيث تعرّف التوصية رقم 28 إجراء التدقيق في أمناء السجلات والموزعين لمعرفة ما إذا كان بمقدور الأشخاص الذين لا يملكون تفويضات مناسبة شراء نطاق عالي التنظيم. كما يوجد لدينا

توصيات تتعلق بمعلومات أكثر تفصيلاً مجدداً من امتثال ICANN بخصوص حجم وموضوع الشكاوى المتعلقة بهذه السلاسل عالية التنظيم، ومن ثم في نهاية الأمر نعتقد بأنه من المفيد مقارنة معدلات الإنتهاك بين نطاقات GTLD عالية التنظيم والتي تتجاوز الحمايات المطلوبة والتدابير المؤسسية الإضافية، ومقارنة معدلات الإنتهاك بين تلك وتلك التي تتجاوز الحمايات التعاقدية والحماية المؤسسية الإضافية ونطاقات GTLD عالية التنظيم التي لا تمارس ذلك. وبالتالي فهذا مثال عن بعض توصياتنا المتعلقة بالحمايات.

وسأتوقف الآن لأخذ الأسئلة. سأنتقل لأعلى المحادثة لرؤية ما إذا فوت أي سؤال. حسناً، إذن يا كاثي، سأجيب على سؤال بخصوص مرحلة الدقة، على الرغم من أنني كنت سأقول أفضل مصدر للمعلومات هو موقع ICANN، وتحتوي على تفاصيل نظام الإبلاغ عن الدقة في المراحل. إلا أنه كان هناك في البداية مرحلة ثالثة بصدد النظر إلى دقة الهويات عن يكون، فقد أجريت بالفعل دراسات تنظر في دقة الصياغة والقابلية على التشغيل، وكان بصدد النظر فيما لو كانت معلومات الهوية الممنوحة دقيقة أم لا.

هذه هي طريقتي البسيطة في شرح الأمر، ولكن بالنسبة لأفضل مصدر بالمعلومات أفضل توجيهكم إلى موقع ICANN، والذي يحتوي على صفحة كاملة بنظام الإبلاغ عن الدقة، وهذا ما سيتم شرحه. سأنوه إلى أنه لم تمضي ICANN في المرحلة الثالثة، ولا يوجد الكثير من المعلومات الكاملة. آمل بأنه يجيب هذا على سؤالك ويسرني مناقشة المزيد في حال كان لديك المزيد من الأسئلة، وربما سأتشاور مع طاقم عمل ICANN المشاركين في ذلك المشروع للتأكد من مناقشتي لذلك الموضوع بشكل دقيق. تعليقات أو أسئلة أخرى؟

شكراً لك ماري على ذكر الموقع المحدد في المحادثة، وأقدر لك ذلك. لا أرى أيدٍ. ولا أرى أسئلة أخرى، لذا سأعاود الانتقال إلى زميلي درو للتحدث عن إلتزامات المصلحة العامة.

درو باجلي: شكراً لورين. لذا إلى جانب كافة الحمايات المنفذة كجزءة من برنامج gTLD الجديد، فقد نظرنا إلى تقديم إلتزام المصلحة العامة الإختيارية، ويتيح هذا لمقدمي الطلبات بإدراجها مع إجراءات إلتزامات طلباتهم الملزمة حيث سينفذونها في حال تم منحهم السجل. وأصبحت هذه الإلتزامات المطبقة في الطلب ملزمة بالتعاون في إتفاقية السجل.

ولذلك بالنظر إلى ما كانت عليه إلتزامات المصلحة العامة هذه عبر مشغلات GTLD الجديد، وكيفية عملها، وقمنا بتحليل إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية والمبينة حسب الفئات. لذا نظرنا إلى إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية في نطاقات GTLD الجديدة عالية التنظيم، ونطاقات GTLD الجديدة المنظمة، ومن ثم أفضل 30 نطاق GTLD جديد أكثر شعبية. ومما شهدناه، فقد تباين مضمون إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية بشكل كبير. وبسبب طبيعة التي جاءت منها إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية، فقد بدت بعض إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية ما الذي ستصبح عليه الإلتزامات لاحقاً بالنسبة لكافة مشغلي السجلات، مثل تلك المتعلقة بمكافحة الإنتهاك، أو حتى آليات حماية الحقوق.

بينما كانت الإلتزامات الأخرى استثنائية للغاية، حيث يتعهد مشغلو GTLD الجديد بالاعتماد على سياسة مكافحة إنتهاك استثنائية للغاية والتي تجاوزت ما طلبُ منها. وعلى نحو مماثل، أنشأ البعض آليات جديدة حيث سيقررون ما إذا تم إنتهاك أي من حقوق الملكية الفكرية أم لا. إلا أن إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية، مقدمي طلبات GTLD الجديد، منحت مدة تقل عن 30 يوماً للتوصل إلى إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية هذه، ولذلك نعتقد بأن ذلك يوضح سبب وجود هذا التباين لدينا في إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية، حيث، وكما ذكرت، ستصبح إلتزامات حالية وأخرى غير مألوفة وجديدة.

إلا أن ما اكتشفناه هو أنه وعلى الرغم من ذلك، من الصعب على المجتمع تحليل إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية وقياس فعاليتها في شكلها الحالي، وذلك لأنه تتوفر إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية فقط في إتفاقية السجل ولا تدرج في قاعدة بيانات مستقلة. ومن ثم لا يوجد كذلك آلية منفذة حيث تقيس حالياً سواء كانت إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية أم لا، ما تحققه وسواء كانت فعالة، لضمان وجود آلية فرز لمعرفة ما إذا كانت ضمن المصلحة العامة، أم ليست في المصلحة العامة.

وبالتالي، توصلنا إلى التوصيات التالية. نعتقد بأنه يجب على ICANN إتاحة إلتزامات مصلحة عامة إختيارية للمجتمع باستخلاص إلتزامات المصحة العامة الإختيارية من الإتفاقيات وإدراجها في قاعدة بيانات قابلة للبحث. ونعتقد كذلك بأنه يجب أن تمضي إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية قدماً، ويجب وجود نطاقات GTLD جديدة متقدمة، في المرة القادمة، ويُطلب

من مقدمي الطلبات ذكر أهداف كل من إلتزامات المصلحة العامة الإختيارية الخاصة بهم، وبالتالي يؤكد المجتمع على ما يحاول السجل تحقيقه.

وأخيراً نعتقد بأنه يجب تقديم أي إلتزام مصلحة عامة إختياري منشئ في المستقبل مع متسع من الوقت للمجتمع من أجل مراجعتها، ونعتقد بأنه ستكون عبارة عن حمايات لضمان وجودها في المصلحة العامة، وبالتالي سيكون هناك متسع من الوقت لمراجعة DAC، وللمجتمع بأكمله، وللإعتراض حول حد معين من المصلحة العامة. وبذلك، هل هناك أية أسئلة بخصوص إلتزام المصلحة العامة؟

إنها مسألة حيث تعتبر مسألة أولية حالياً، ونهدف إلى النظر أكثر في هذه القضية المنطلقة من التعليقات العامة. ومتى ما حصلنا على بيانات إنتهاك نظام إسم النطاق DNS، نود الربط بين المصلحة العامة كما هي مرتبطة بإنتهاك نظام اسم النطاق DNS. حسناً، لا أرى أي أسئلة، إذن سأنتقل إلى ديفيد تايلور، والذي سأناديه لعدم حضوره هذا الصباح، إلا أنه متواجد معنا الآن.

ديفيد تايلور: شكراً لك جزيلاً درو، وشكراً لك لورين. أجل، إنني متواجد معكم الآن. إذن، كما تعلمون، أعتقد بأن التسجيل الدفاعي من إحدى الجوانب التي بحثنا فيها، وغطاها جوردين سابقاً، وأشار كذلك إلى تسجيل عدد صغير من أصحاب العلامة التجارية في مئات من نطاقات TLD، وأعتقد كان حوالي 4%. إلا أن المثير في هذا هو حماية حقوق العلامة التجارية أو أصحاب العلامة التجارية والمستهلكين، والتي تمت عبر آليات حماية الخقوق، وبالتالي فإن ما نتساءل عنه، عن هذه الحقوق في آليات الحماية - أعتقد بأننا كنا في الشريحة الخطأ، توجد شريحة قبل ذلك، يجب أن نعرض الشريحة مسبقاً.

على أي حال، وللقيام بذلك، فما كنا فيه هو طلب الحصول على بيانات كذلك، لتقييم التاثير على برنامج TTLD من حيث التكلفة والجهد المبذول في حماية العلامة التجارية على حد سواء. لذا كيف سنفعل ذلك؟ لقد بحثنا في مؤشرات ICANN من 2012 ولغاية 2015، والتي تعتمد على مختلف مزودي DRS، بالإضافة إلى إحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO من 2015، ويجب تحديث كل منها في التقرير النهائي، بالإضافة إلى مصادر الحصول على البيانات. ولكن الأهم من ذلك أيضاً، وكما أشار جوناثان سابقاً، يوجد لدينا دراسة

تأثير الجمعية الدولية للعلامات التجارية INTA من نيلسن والتي من المقرر تقديمها في الثالث من أبريل 2017، هذا العام. إذن، الشريحة التالية من فضلكم.

الإستنتاجان الأكثر أهمية مبدئياً. إذن الإستنتاج الأول هنا، لقد شهدنا إرتفاعاً في قضايا مرفوعة سنة تلو الأخرى، بالنظر إلى UBRP بالإضافة التعليق الموحّد السريع URS الموحدّة، وذلك بالنظر إلى ما بين 2% و17%. [انقطاع الصوت]

أعتقد بأنه تشابكت الخطوط. لم تكن مكالمة من زوجتي، على أي حال. لذا فإن إرتفاع القضايا المرفوعة سنة تلو الأخرى لا يثير الدهشة بالضرورة إلى ارتفاعها، بما أننا حصلنا على تسجيلات GTLD جديدة في المستوى الثاني وبالتالي يوجد الكثير من أسماء النطاق. لذا، إذا نظرنا إلى بيانات 2015، فقد شهدنا بأنه قد شكلت نطاقات GTLD الجديدة 66.5% من إجمالي تسجيلات GTLD، ومن الاستنتاجات الأولية المثيرة للاهتمام والتي حصلنا عليها هي أنه اعتمدت نزاعات UDLP تتضمن نطاقات GTLD جديدة خلال نفس الفترة على 10.5% من القضايا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO.

وبالتالي فإنه استنتاج أولي حيث يتناسب إنتهاك العلامات التجارية ونطاقات GTLD الجديدة بالمقارنة مع نطاقات GTLD القديمة، وبالنظر إلى بعض البيانات في 2016، مجدداً، يبدو وأنه يتبع الأيام السابقة، ولكن مجدداً سننظر إلى ذلك بالتفصيل. إذن، الشريحة التالية من فضلكم.

لذا بالنسبة لمسودة التوصيات، السر هنا هو أننا بانتظار البيانات. نأمل أن يكون الأمر رائعاً، سوف نكرر النقطة، وهو ما تنص عليه التوصية رقم 42. يمكنكم رؤية الدراسة حول تأثير نطاقات GTLD الجديدة، بالنظر إلى التكاليف والجهود المطلوبة لحماية العلامات التجارية، ولذلك نوصي بتكراراها في غضون 18 شهراً من التقرير النهائي لفريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، وبشكل منتظم.

أما التوصيتان الأخريتين فيما يتعلق بمكتب مقاصة العلامة التجارية والتعليق الموحّد السريع URS، ولا سيما URS، وقابلية التشغيل في التعليق الموحّد السريع URS مع الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات إسم النطاق URS وهو ما يُنظر إليه حالياً بواسطة مجموعة عمل RPMPDP، ومجدداً، ثمة حاجة للبيانات لتقديم المزيد من التوصيات. لذا سأجيب على أي تساؤلات تراود أي شخص، وقبل إنتقالنا إلى إجراء التقييم والطلب؟ أرى فيل كورين في

الأخير، مرحبا فيل، "عن ماذا كانت زيادة 17%؟" تعتمد على 2%، وتعتمد 17% على مصادر مختلفة وسنوات مختلفة، لذا لقد كان الامر مجرد تجميع أمور متنوعة سوياً. لذا أعتقد بأنها كانت لمدة عام واحد 17% بالنظر إلى مصدر واحد.

ومجدداً، إنه أمر سنعرف عنه في التقرير النهائي، ويسرني مشاركتها معكم في مجموعة عمل RPMPDP. أما كاثي "ما مدى توقعات التقرير الجديد هذا الأسبوع وما يقدمه فريق المراجعة من توصيات؟" أظن بأن كل شيء ننظر إليه حالياً، ننتظر التقارير، وننتظر دراسة الجمعية الدولية للعلامات التجارية INTA، وهذا حيثما سنرتكز عليه، لذا سيؤثر بالطبع على ما ننظر إليه، لأنكم حصلتم على متسع من الوقت خلال الأشهر القليلة الماضية قبل تقديم التقرير النهائي.

كاثي مجدداً، "كيف يعلق الشخص على التوصيات الغير متوفرة بعد؟" أحسنتِ، علقِ وانظري، ومن ثم سنرى ما إذا ما زلنا نقدم التوصيات في نهاية التقرير النهائي. هذا كل شيء. وبذلك يسرني الانتقال الآن، إذا أردت جوناثان، إلى إجراء التقييم والطلب.

جوناثان زوك: شكرًا لك، ديفيد. أما كاثي، إنه سؤال مناسب، ففي حقيقة الأمر يمكنك التعليق دوماً، حيث يوجد عنوان بريد إلكتروني للوصول إلى المجموعة، وتتوفر كافة مناقشاتنا علناً، وبالتالي يعتبر الأمر مهلة رسمية لتقديم تعليقات عامة حول هذه الاستنتاجات، ولكن كما تعلكون، عندما تصدر الدراسات الإضافية، سيحدث بعض التغييرات، ولكننا سنوفرها للعلن طوال الطريق، وسيكون هناك كم وفير من الفرص للتعليق، بينما نحاول إدراج الاستنتاجات في الدراسات الإضافية.

إذن تمثل الجزء الأخير، إذا شئتم، من الدراسة حول إجراء التقييم والطلب، حيث يوجد TDT جديد في الإجراءات اللاحقة المستكشفة قدماً في نطاقات GTLD الإضافية. وحاولنا التحذير من جزء من هذا والنظر أقل إلى أوجه النص في إجراء التقييم والطلب والنظر أكثر إلى أوجه التفاوت المحتملة في الإجراء.

وكانت من إحدى هذه الجوانب في نصف الكرة الأرضية الجنوبي وندرة مقدمي الطلبات في المناطق المهمشة، فقد أردنا معرفة السبب في وجود بضعة طلبات، وما الضروري لتعزيز ذلك

مستقبلاً. حيث ظهرت ثلاثة جهود في تجميع البيانات. تمثل الجهد الأول باستطلاع مقدم الطلب والذي تولته شركة نيلسن، بالنظر إلى ما كانت عليه عملية الطلبات.

وأجريت كذلك دراسة من شركة AM Global تمت على مجموعات، إذا نظرتم إلى الجهات المتشابهة مع تلك التي قدمت الطلب، وطرح سؤال عن سبب عدم تقديمهم الطلب. وبالتالي كانت عبارة عن حوارات مجراة، بالإضافة إلى النظر في بعض البيانات المجمعة من طاقم العمل كجزء من تقرير طاقم العمل في إجراء الطلب.

ومن الأمور التي نعتقد بأنها ضرورية وهي تحديد المجتمع بعض الأهداف فيما يتعلق بنصف الكرة الأرضية الجنوبي. وبعبارة أخرى، في حال كان الهدف زيادة الطلبات من نصف الكرة الأرضية الجنوبي، ثمة أمور معينة يجب القيام بها، إذا كانت مجرد ضبط الميدان قليلاً، حيث يوجد توصيات مختلفة، إلا أن الأمر أشبه بالعبء يقع على المجتمع لاتخاذ قرار إيجابي حول ما إذا كان ازدياد عدد الطلبات حيثما يجب علينا بذل جهودنا.

وبقدر التوعية المبذولة، فقد أصبح جلياً أنه لم يصل برنامج التوعية إلى قدر كافي من الأفراد، وليس في القريب العاجل. لذا ثمة توصيات حول برنامج شامل للمشاركة في المؤتكر ومشاركة القادة المفكرين، والتوعية الإعلامية الإضافية، فضلاً عن بدء تلك التوعية في وقت سابق إلى حد كبير. ومن إحدى الطلبات المنبثقة من بعض الجهات التي قامت AM Global بمقابلتهم، كانت عن دراسات القضية ونماذج الشركات المرتبطة ببرنامج GTLD الجديد، ولم تتوفر هذه الدراسات بشكل شرعي في بداية البرنامج، وثمة المزيد منها في الوقت الحالي.

أعتقد بأنها ما زالت لا تعتبر مجموعة مستقر من دراسات القضية الناجحة ونماذج الشركات، ولكن يوجد المزيد من المعلومات على الأقل والتي تمتثل وتشارك مع مقدمي الطلبات المرتقبين، لمعرفة ما إذا كانت نماذج الشركات هذه تناسب مصالحهم. ولذلك يوجد المزيد مما يمكننا فعله من حيث التوعية. وكما يعرف معظمكم، فقد كان هناك برنامج دعم مقدمي الطلبات والذي احتوى على عنصر مالي وغير مالي، والذي لم يُستغل جداً.

لذا نوصي بإعادة استكشاف بأن مساعدة مقدم الطلب، في الجزء المالي على حد سواء، وجعل الحصول عليه أكثر سهولة أو التركيز على المزيد من الظروف، بالإضافة إلى المساعدة غير المالية، في شكل إعداد التطابق الإرشادي. وإذا أخذنا استطلاع نيلسن لمن قدموا الطلب، فقد

استفادت الغالبية منهم من التشاورات الخارجية من أجل إكمال طلباتهم، والذي يقترح أنه كان الإجراء معقد بما يكفي، حيث كان تقديم المساعدة المتخصصة أمر ضروري.

وكان هناك برنامج حيث تواجد مرشدين متطوعين وتلك الجماعات التي عرفت نفسها كمرشد منتظر، ولكن من الواضح بأنه لم يُراقب البرنامج ما بعد إنشاء هذه القوائم، ويبدو وكأنه لم يحدث ذلك الإرشاد فعلياً. وبالتالي تتمثل إحدى توصياتنا لـ ICANN بلعب دور تنسيقي أكثر في ذلك البرنامج المتقدم على حد سواء، وبالتالي فإن الأمر ناجح جداً، بل كذلك إننا نحصل على مزيد من البيانات حول ما الذي سار بشكل جيد وما الذي لم يسر جيداً في برنامج كهذا مستقبلاً.

وبخصوص جوانب أخرى من حيث التقييم والطلب، فقد نظرنا إلى تحذيرات سابقة، وبدت كما يعتقد معظمهم مفيدة، حيث تمكن الأفراد من التصرف بناءً عل ذلك والمضي بطلباتهم أو سحبها عما قريب، قبل فقدانهم الكثير من رسوم الطلب. ولذلك يبدو وأن هناك إجماع تقريبي بأنه كانت عملية التحذير المبكرة طريقة فعالة لمشاركة GAC. ساد تفكير بخصوصها سابقاً، ومن ثم عندما تقدم المشورة فعلياً، بالتأكد من وضوح المشورة وقدومها عما قريب.

عندما يتوجب علينا مراجعة الإجراءات والأهداف فيما يتعلق بالطلبات القائمة على المجتمع، ولأنها قادت كذلك إلى طلبات قليلة ناجحة مجدداً، أعتقد بأنه تسعى مجموعة عمل الإجراءات إلى معالجة ما إذا كان هناك داعي لإجراء طلب مجتمعي معين، وإذا كان كذلك، ما يمكن أن تجريه التعزيزات لجعل ذلك الإجراء أكثر إنصافاً وكفاءةً. ثمة حاجة لوجود مزيد من الاتساق في إجراءات تسوية النزاع، فقد كان هناك نتائج قليلة مختلفة في أسئلة مشابهة، وبالتالي يُطلب إجراء مراجعة عامة لعملية تسوية النزاع.

ومن ثم يجب إنجاز مهمة إلزامية في هذه الحالة بشكل فردي أو جماعي، على سبيل المثال، حيث من الممكن منعها. ولأنه يبدو وجود إجماعي تقريبي من المجتمع، إلا أنها متشابهة بشكل مربك، لذا فقد حصلنا على نتائج غير متسقة من إجراءات تسوية النزاع في التقييم والطلب. هل هناك أسئلة حول جزء التقييم والطلب في التقريرظ

حسنًا. وبالنسبة للخطوات التالية، فقد أصدرنا مسود التقرير، تقرير مؤقت في مارس وفتحنا فترة التعليقات العامة لبدء المشاركة العامة. يوجد لديما اجتماع وجهاً لوجه قبل الاجتماع في جوهانسبيرغ في يونيو للمرور على تقرير إنتهاك نظام إسم النطاق DNS، الاستطلاع حول

البيانات المنتظرة، بالإضافة إلى بيانات إقليمية سندرجها كذلك. لا نعلم ما إذا كان سيؤدي هذا إلى مجموعة من التوصيات المختلفة أو مجموعة من الاستنتاجات المختلفة، حيث تؤكد المساعدة على هذه التوصيات.

ويبدو الأمر بأنه سيجري حوار في المحادثة. وسنحل هذه المشكلة عندما نصل إليها، من حيث ما إذا كان هناك تغيير ملحوظ على التوصيات التي تتطلب فترة تعليق إضافية. نأمل، باستثناء ذلك، تقديم تقرير نهائي إلى مجلس الإدارة في شهر يوليو.

شكراً على انتظار التقرير. أعلموني في حال كان هناك تساؤلات أخرى، فكما ترون، يمكنكم إرسال تعليقات إلينا على هذا العنوان، وتتوفر كافة المعلومات على صفحتنا في ويكي، إذا كنتم تمثلون مجموعة ما وأردتم تحديد موعد المكالمة الجماعية لمناقشة الأمور أكثر، أعلموني، لأننا نود معرفة ملاحظاتكم في إجراء التعليق العام. لذا يمكننا القيام بأي شيء لتسهيل الأمر، من فضلكم أعلمونا. وإذا كان هناك تساؤلات أخرى البن، تفضلوا بطرحها.

جوردين ولورين ودرو وديفيد، هل لديكم شيء ترغبون بإضافته قبل إنهائنا للندوة؟ حسناً، شكراً لتواجدكم هنا يا رفاق، ومن فضلكم ابقوا على تواصل مع كافة قنوات التواصل المتنوعة المتاحة، ونتطلع لقراءة تعليقاتكم. شكرًا.

[نهاية النص المدون]